بسبب قضية فساد.. النزاهة تستقدم وزير اتصالات أسبق ومدير بالوزارة

كشفت هيئة النزاهة الاتحاديّة، اليوم الأربعاء، عن صدور أمرٍ باستقدام وزير الاتصالات الأسبق والمدير العام لدائرة العلاقات الخارجيّة والإعلام في الوزارة، لتسبّبهما بهدر المال العام.

دائرة التحقيقات في الهيئة أشارت، في بيان، إلى أنّ "محكمة تحقيق الكرخ الثانية أصدرت أمر استقدامٍ بحقّ وزير الاتصالات الأسبق، إضافةً إلى المدير العام لدائرة العلاقات الخارجيّة والإعلام في الوزارة، على خلفيّة قرار تخفيض أسعار السعات الدوليّة البريّة للشركات الخاصّة من ($7000) إلى ($5000)، مُبيّنةً أنّ القرار صدر دون الاعتماد على دراسة الجدوى الاقتصاديّة أو الفنيّة؛ ممّا أدّى إلى هدرٍ بالمال العام".

وأضافت الدائرة إنّ "محكمة تحقيق الكرخ الثانية أصدرت أمر الاستقدام وفق أحكام المادة (340) من قانون العقوبات رقم (111 لسنة 1969) المُعدّل".

وتنصّ المادة (340) من قانون العقوبات على إيقاع عقوبة السجن مُدّة لا تزيد على سبع سنواتٍ أو

بالحبس على كل موظف أو مكلف بخدمةٍ عامةٍ أحدث عمداً ضرراً بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل فيها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الأشخاص المعهود بها إليه.